مجتمع

كاليفورنيا: عاصفة عاتية تخلّف 3 قتلى على الأقل

قُتل ثلاثة أشخاص على الأقلّ في كاليفورنيا من جرّاء عاصفة عاتية تسبّبت بفيضانات ضخمة وقطعت الكهرباء عمّا يقرب من نصف مليون منزل، كما أعلنت السلطات. ويشهد جنوب الولاية الذهبية هطول أمطار غزيرة من دون انقطاع منذ أكثر من 24 ساعة. في المقابل، تعرّض القسم الشمالي من الولاية لرياح عنيفة نجم عنها سقوط أشجار، ما تسبّب بمصرع ثلاثة أشخاص على الأقلّ الأحد الماضي، بحسب السلطات المحلية. وحذّر حاكم كاليفورنيا غافن نيوسوم من أنّ «هذه عاصفة ضخمة قد تشكّل تداعياتها خطراً على الأرواح». (فرانس برس)

الثلوج تعيق عودة ملايين الصينيين إلى ديارهم

أعاقت الأمطار المتجمدة وتساقط الثلوج وتجمع الجليد حركة المرور في وسط وشرق الصين، في وقت يسافر ملايين الأشخاص إلى ديارهم قبل عطلة عيد الربيع، وسط برد قارس اجتاح أجزاء من البلاد الأسبوع الماضي. وكان إقليما هونان وهوبي الأكثر تأثراً بالطقس القاسي الذي تفاقم في مطلع الأسبوع، ما أدى إلى تباطؤ حركة المرور على الطرقات السريعة وإلغاء مئات رحلات القطارات. وتتزامن اضطرابات السفر مع أكبر عملية سفر جماعي في العالم؛ إذ يتدفق الملايين إلى منازلهم لرؤية عائلاتهم بمناسبة العام الصيني الجديد. (رويترز)

(دعاء الباز/ الأناضول)

فلسطين: استشهاد 4895 طالباً

أعلنت وزارة التربية الفلسطينية، أمس، أن 4895 طالباً استُشهدوا و8514 أصيبوا بجروح منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على قطاع غزة والضفة الغربية. وأوضحت، في بيان، أن عدد الطلبة الذين استُشهدوا في قطاع غزة منذ بداية العدوان وصل إلى أكثر من 4851 شهيداً و8227 جريحاً، فيما استُشهد في الضفة 44 طالباً وأُصيب 283 آخرون، إضافة إلى اعتقال 89.

وأشارت إلى أن 239 معلماً وإدارياً استُشهدوا وأصيب 836 بجروح في قطاع غزة، وستة أصيبوا بجروح، واعتُقل أكثر من 71 في الضفة.

ولفتت الوزارة إلى أنه لا يزال 620 ألف طالب محرومين الالتحاق بمدارسهم منذ السابع من أكتوبر الماضي، مضيفة أن «286 مدرسة حكومية و65 تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) تعرضت للقصف والتخريب في قطاع غزة، ما أدى إلى تعرّض 83 منها لإضرار بالغة، و7 للتدمير بالكامل، كذلك تعرضت 49 مدرسة في الضفة للاقتحام والتخريب».

وأكدت أن الاستهداف الإسرائيلي للمدارس طاول 90 في المائة من الأبنية المدرسية والتربية الحكومية التي تعرضت لأضرار مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى أنّ 29 في المائة من الأبنية المدرسية لا يمكن تشغيلها لتعرّضها لهدم كلي أو أضرار بالغة، وأنّ 133 مدرسة حكومية استُخدِمَت كمراكز للإيواء في قطاع غزة. (قنا)

العراق: ابتزاز زوجات يطلبن الخلع

بغداد ـ **ميمونة الباسل**

مضى أكثر من عامين ولا تزال حنين أيوب (37 عاماً) تدفع الديون التي تراكمت عليها للحصول على طلاق بطريقة الخلع من زوجها مقابل 40 مليون دينار (27 ألف دولار)، وهو ما تطلب أيضاً تخليها عن حقوقها المتفق عليها في عقد الزواج بعدما منعت مشكلات كثيرة استمرار حياتهما معاً.

تقول حنين، وهي ربة بيت وتقيم في أطراف العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»: «رفضت المحكمة أكثر من دعوى طلاق قدمتها، فاتفقت مع زوجي على التخلي عن حقوقي الخاصة بالمؤخر ومقتنيات في البيت للحصول على موافقته من أجل تنفيذ الطلاق، وأيضاً على دفع مبلغ 27 ألف دولار له كي يتنازل عن الأطفال لي، ووافقت على طلباته كي أتخلص من المشكلات التي رافقتني طوال حياتي الزوجية، وأبقي أطفالي الثلاثة معي. ووفرت المبلغ المالي المتفق عليه بعدما بعت قطعة أرض، واستدنت باقي المبلغ من أقرباء، ثم حصلت المخالعة بقرار من المحكمة بعدما منح زوجي موافقته أمام القاضي».

وتقول ريم جبار (40 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «تنازلت عن حقوقي في النفقة والمعجل والمؤجل للحصول على التفريق والاحتفاظ بحضانة أولادي، وذلك بعدما ماطل زوجي أكثر من عام لمنحي الطلاق، واستخدم كل أنواع الضغط والابتزاز ضدي كي أرفع دعوى الخلع من دون يخسر أي مستحقات أو حقوق لدى حصول التفريق. وأرى رغم خسائري النفسية والمادية والجسدية أنني نلت حريتي واستعدت كرامتي، بعدما كنت أعيش حياة قاسية مليئة بالعنف والقسوة والإهانة، والتي جعلتني متأكدة من عدم إمكان استمرار حياتي الزوجية بأي حال. وحصل التفريق بعدما أخذ مني زوجي قلادة ذهبية، ودفعت له مبالغ مالية».

وتعلّق المحامية منن المهداوي بالقول لـ«العربي الجديد»: «يحصل الطلاق الخلعي بالاتفاق بين الزوجين باعتبار أن العصمة بيد الزوج في الدين الإسلامي، ويلحظ تنازل الزوجة عن كل حقوقها الشرعية والقانونية أو جزء منها مثل نفقتها أو مهرها المعجل. وهذا النوع من الطلاق سائد حالياً ويترافق مع استغلال بعض الأزواج العثرات القضائية التي ترافق دعاوى الطلاق العادية المرفوعة أمام المحاكم. وقد تبذل الزوجة أكثر مما اتفقت عليه في عقد الزواج لتسريع دعوى التفريق التي قد تأخذ أكثر من عام في حال تعنت الزوج وترك زوجته من دون طلاق أو حياة زوجية».

تضيف المهداوي، وهي محامية في دائرة أحوال ديالى: «المرأة هي الطرف الأكثر تضرراً من الانفصال، وفي حال لم تستطع أن تثبت حقها مثل دعاوى التفريق للهجر أو إثبات الضرر قد يوافق الزوج على الطلاق شرط أن تتنازل عن حقوقها. والقانون العراقي يختلف عن بلدان أخرى في طلاق الخلع، فهو يفرض موافقة الزوجين على تنفيذه، وقد أجاز الطعن تمييزاً بالقرارات الصادرة في موضوع الخلع، أما القانون المصري فيعتبر القرارات الصادرة في هذا الشأن غير قابلة للطعن».

وتذكر أن «المحكمة لا تجبر أو تلزم الزوج بإعلان الطلاق في التفريق الخلعي الاتفاقي أو القضائي أو في الدعوى المرفوعة للحصول على طلاق، لأن المادة 34 من قانون الأحوال الشخصية تعرّف الطلاق بأنه رفع قيد الزواج بقرار من الزوج حصراً، وإذا امتنع عن ذلك أمام المحكمة يجري رد الدعوى لأن شرط الاتفاق مع زوجته قبل الجلسة انتفى، ويبقى للزوجة حق رفع دعاوى لأسباب التفريق الأخرى الواردة في القانون».

وتفيد دراسة أعدتها منظمة «حواء للإغاثة والتنمية» الناشطة في شؤون المجتمع المدني بالعراق بأن نسبة 73 في المائة من النساء الـ150 اللواتي شاركن فيها لم يملكوا أي معلومات عن قانون الخلع، وأنهن يرغبن في اكتسابها. وتوضح ضحى كريم، الباحثة في منظمة حواء للإغاثة والتنمية، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن «الدراسة هدفت الى توعية النساء اللواتي لا يعرفن قانون الخلع وتفاصيله، وهي أظهرت أن نسبة 58 في المائة منهن يرغبن في معرفة قانون الخلع».

معاناة مستمرة

تفيد دراسة أعدتها منظمة «حواء للإغاثة والتنمية» الناشطة في شؤون المجتمع المدني بالعراق بأن نسبة 52 في المائة من المشاركات قلن إن «معاناتهن مستمرة مع العنف بسبب رد دعاوى طلب الخلع، وعدم الحصول على انفصال»، ما دفع المنظمة إلى المطالبة بتعديل المادة 46 من قانون الأحوال الشخصية رقم 188 الصادر عام 1959.

تحقيق

اجتياح رفح

الغزيون يخشون همجية الاحتلال

لا تزال أعداد من النازحين تتوافد يومياً إلى مدينة رفح من مناطق مختلفة هرباً من اعتداءات الاحتلال، خصوصاً على مدينة خانيونس الملاصقة

غزة ـ **امجد ياغي**

منذ الأيام الأولى من شهر فبراير/ شباط، يركز الاحتلال الإسرائيلي القصف على أنحاء مدينة رفح بعد أن أصبحت أكثر محافظات قطاع غزة الخمس اكتظاظاً بالنازحين، وبدأ القصف على عدد من الأراضي الزراعية والأراضي الفارغة القريبة من الحدود المصرية، ثم استهدف الاحتلال حي الجنينة وحي السلام في المنطقة الشرقية من المدينة.

وحسب المكتب الإعلامي الحكومي، تضم مدينة رفح حالياً قرابة مليون و400 ألف مواطن في منطقة كان يبلغ عدد سكانها قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول أكثر قليلاً من 250 ألف نسمة، ويعيش الجميع حالة من القلق الشديد بعدما طاول القصف مناطق سكنية ومنازل، ويسود اعتقاد بأن الاحتلال سيجتاح المدينة على غرار ما فعل في مدينة خانيونس، وقبلها في مدينة غزة، ومن يتابعون الأخبار بالوسائل القليلة المتاحة يسمعون يومياً تصريحات لقيادات من جيش الاحتلال تلمح إلى الاجتياح البري لمدينة رفح، والسيطرة على معبر رفح وعلى منطقة محور فيلادلفيا.

يشاهد سعيد أبو شمالة (49 سنة)، معبر رفح البري بشكل يومي، إذ تبعد الخيمة التي يقيم فيها مع عائلته مئات الأمتار عن الحدود المصرية، وهو يتجول في المنطقة مع أشقائه، وجميعهم مهجرون يعيشون في خيام بسيطة بالمنطقة الحدودية، لكنه أصبح خلال الأيام الأخيرة ينظر إلى بوابة المعبر بخوف وقلق، ويخشى أن يجبر مع أسرته على التهجير إلى سيناء، أو أن يتم قصف المعبر أو إغلاقه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو تنفيذ تهديدات السيطرة على محور فيلادلفيا بالكامل. نزح أبو شمالة من مدينة خانيونس، وقد نجا من الموت بأعجوبة أثناء رحلة النزوح في 22 يناير/ كانون الثاني الماضي، وبات مجبراً على البقاء في الخيمة التي نصبها شقيقه في المنطقة الحدودية، وهو يتابع الأخبار بشكل دائم عبر الراديو الذي يشغله على هاتفه المحمول، كما يذهب أحياناً لمشاهدة الأخبار عبر تلفاز يعمل على الطاقة الشمسية موجود في خيمة يتجمع فيها الصحافيون.

يقول أبو شمالة لـ«العربي الجديد»: «نحن الآن أمام الموت أو التهجير، والأخبار المتداولة حول رفح مقلقة. لا أهتم بنفسي وإنما بمصير أبنائي الذين لم يعيشوا بعد شيئاً من الحياة. كنا في بداية العدوان الإسرائيلي نستبعد أن يدخل الاحتلال قطاع غزة برياً، واليوم نعيش كابوساً متواصلاً لأنهم دخلوا بعدما حصلوا على الضوء الأخضر الأميركي، ويتكرر الاجتياح البري في كل المناطق وارتكاب المجازر بحق المدنيين بينما العالم كله صامت كأنه لا يرى ولا يسمع». في الثالث من فبراير الحالي، قصف الاحتلال منزلين مدنيين يعودان لعائلتي الهمص وحجازي، شرقي مدينة رفح، ثم قصفت روضة للأطفال كانت تأوي نازحين في المنطقة نفسها، واستشهدت طفلتان فيها، واستمر القصف وصولاً إلى مناطق شمالي رفح المعروفة بمنطقة المصبح، ثم منطقة النصر، والتي حاول سكانها النزوح إلى المنطقة الغربية بعد القصف، ثم قصف الاحتلال مناطق شرق وجنوب المدينة.

واعتبرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، غالبية الغزيين الموجودين في مناطق الخيام في جنوبي القطاع ضمن الأشخاص الأكثر نزوحاً في غزة، والبعض منهم نزحوا قرابة عشر مرات في ظل ملاحقة القصف المستمر لهم، وهؤلاء تقدّر أعدادهم، وفق سجلات الوكالة الذين يحتمون في منشآتها وبعض الأماكن التي تمدها بالمساعدات، نحو 1,7 مليون غزي. يقول النازح حاتم أبو شرارة (40 سنة)، من منطقة الخيام على الحدود الفلسطينية المصرية، إن «أي اجتياح بري لمدينة رفح سيؤدي إلى سقوط مئات من الضحايا، وخصوصاً من الأطفال والنساء، وهذا ما حصل في مدينة غزة ومناطق شمالي القطاع». ويشير إلى أن «معظم النازحين في الخيام من الأطفال والنساء وكبار السن، وهم يجلسون داخل الخيام معظم الوقت، وأي هجوم إسرائيلي سيقتل المئات منهم». يعيش أبو شرارة حالة قلق شديدة تتزامن مع معاناته المستمرة لتأمين الطعام لأطفاله الأربعة، وأكبرهم محمد (14 سنة)، وأصغرهم سما (ثلاث سنوات)، فضلاً عن تأمين العلاج لإصابة تعرض لها أثناء تكرار النزوح في مدينة خانيونس، إذ أصابته شظايا قذيفة في أنحاء جسده، بينما استشهد شقيقه وأطفاله في مدينة غزة، وشقيق زوجته وأطفاله. يقول حاتم لـ«العربي الجديد»، إن «أي أخبار متداولة حول الهجوم على مدينة رفح تضعني في ضغط نفسي إضافي، أنا مثل كل الآباء لا أريد حروباً ولا معارك، وأريد أن تستمر قضيتنا حية من دون خسارة الأرواح. كل أب يريد لأبنائه أن يعيشوا بسلام، لكني أعيش حالياً في حالة توتر حادة، فقد استشهد شقيقي مع أطفاله في منزله بحي الشجاعية، ونجت زوجته بأعجوبة، ولا أريد أن يتكرر هذا المشهد معي. أريد أن يعيش أبنائي وأن يكون مستقبلهم جيداً».

ويلاحق القلق جميع الغزيين في ظل تركيز الاحتلال على استهداف المنطقة الشرقية من مدينة رفح، نظراً لأن معبر رفح يقع في تلك المنطقة، وهناك تخوفات من إجبار النازحين على الانتقال إلى المنطقة الغربية التي تضم تل السلطان ومخيم رفح ومنطقة البلد، والسيطرة على معبر رفح الذي تدخل من خلاله المساعدات الإنسانية، بهدف منع دخول المساعدات بالكامل. ورغم أن ما يدخل من مساعدات شحيح ولا يكفي حاجة السكان الذين تكتظ بهم مدينة رفح، فضلاً عن بقية سكان قطاع غزة، إلا أن توقف دخول المساعدات بالكامل سيعجل بحدوث مجاعة كبيرة في القطاع. ويتزايد القلق على مصير معبر رفح الذي يعتبر الأمل الأخير للنجاة بالنسبة للغزيين، ومنفذهم الوحيد للتواصل مع العالم الخارجي. يعيش الفلسطيني أحمد مطر (50 سنة)، في مخيم بيدا بمدينة رفح، وهو يستضيف في منزله العديد من أقاربه المهجرين من مدينة غزة، والمنزل قريب من الحدود المصرية، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «الاحتلال يحاصرنا من السماء ومن البحر، ويهددنا بالاجتياح البري، هو فقط لا يسيطر على الحدود المصرية، لكنه يحاول فرض سيطرته على معبر رفح حتى يحكم الخناق علينا. نتعرض لموت بطيء، والسيطرة على معبر رفح تعني السقوط الكامل، ورفح في عقيدتنا بوابة الجنوب، لذا نعيش حالة من القلق الحاد، ولا نعرف متى ينتهي هذا الكابوس، وما هو مصيرنا في النهاية».

يتخوف الغزيون من سيطرة الاحتلال على معبر رفح لمنع دخول المساعدات

عشرات آلاف الأطفال معرضون للخطر في رفح (عبد زقوت/الأناضول)

مساعدات شحيحة للغاية

لا تكفي المساعدات الإنسانية حاجة سكان غزة، ووفق بيان لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، صدر في الرابع من فبراير/شباط الجاري، فإن «نسبة المساعدات التي تُدخل إلى القطاع عبر معبر رفح لا تتجاوز 20 في المائة من الاحتياجات الأساسية للسكان، وما يتوفر للتوزيع من مجمل المساعدات لا يتعدى 8 في المائة مما يتم إدخاله».

النص الكامل
على الموقع الإلكتروني

أكاديميا

أطفال السودان يعيشون أسوأ أزمة تعليم عالمية

زهير هواري

يبدو أن عودة المدارس والجامعات إلى دورها الطبيعي في تعليم التلامذة والطلاب خارج الإمكان في بلد كالسودان، تنهشه الحرب الأهلية المندلعة بين وحدات الجيش وقوات الدعم السريع. وهو قتال اندلع منذ أكثر من 9 أشهر ولا يزال مشتعلاً، ولم تنجح الوساطات الأفريقية والمحاولات الأممية والأميركية والسعودية وغيرها في إيجاد حلول مستدامة له. وعليه، فكل ما يحدث هو خارج التمنيات. وعلى اعتبار أن الأمور تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، والمعارك تتوسّع دائرتها باستمرار نحو محافظات كانت بعيدة عن مسارحها قبلاً، فإن المزيد ممن هم في عمر الالتحاق بالمدرسة والجامعة سيظلون خارجهما. وتتحدث منظمتا الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» و«إنقاذ الطفولة» عن بقاء نحو 19 مليون طفل في السودان، أي 1 من أصل كل 3 أطفال خارج مقاعد المدارس. ومن أصل الـ 19 مليون هؤلاء، فقد حوالي 6,5 ملايين طفل إمكانية الوصول إلى المدرسة، بسبب تزايد العنف وانعدام الأمن في مناطقهم، وقد أغلقت نحو 10,400 مدرسة في المناطق المتضررة من النزاع أبوابها.

على أن الأطفال الذين يعيشون في مناطق أقل تأثراً بالمعارك، وعددهم يبلغ حوالي 5,5 ملايين طفل يخسرون بدورهم فرصهم التعليمية لتعقيدات تتصل بالحرب، وتوافر دفع رواتب المعلمين، ودمار المباني، وتخريب التجهيزات، أو إشغالها من جانب المسلحين أو المهجرين، وما شابه من معضلات تقود إلى تعذر عودة التعليم إلى ما كان عليه قبل اندلاع المعارك. وكل هذا له علاقة بالحرب، لكن المعضلة كانت موجودة قبل حدوث انفجار القتال، إذ تبين أن هناك ما لا يقل عن 7 ملايين طفل في عمر التعليم كانوا من المحرومين منه.

وكانت المنظمتان قد أصدرتا بياناً مشتركاً حذرتا فيه من أسوأ أزمة تعليمية في العالم يعيشها السودان. هذه الأزمة الأسوأ ستفتح بالتأكيد على ما هو أكثر سوءاً من الأسوأ من خسارة هذه الأجيال تلك الفرص التي يتيحها التعليم، فالأدهى هو جذب هذه الأعداد من الأطفال نحو صفوف القوى العسكرية المتقاتلة، وبالتالي انخراط أجيال جديدة في مجرى العنف، ما يعني أن الحرب تغذي نفسها بالمزيد من الوقود البشري الذي ترتبط أموره المعيشية باستمرارها.

ومن المعروف أنه خلال الحروب بأشكالها تتعرض النفقات غير العسكرية إلى تقليص لصالح الإنفاق على الجيش. وفي حال كانت الحرب داخلية تجري السيطرة على الموارد، وتحرم منها الخزانة العامة، ما يقود إلى تقلص النفقات التعليمية، بما فيها أجور المعلمين في المدارس. ومعه، يصبح الشاغل الأساسي لهؤلاء هو البحث عن مصادر عيش لإطعام عائلاتهم.

(باحث وأكاديمي)

كلب للاحتلال الإسرائيلي ينهش طفلاً في حضن أمه

تستخدم قوات الاحتلال الكلاب البوليسية لمهاجمة الفلسطينيين (عباس المومني/ فرانس برس)

نابلس ـ **سامر خويرة**

على مدى أكثر من خمس دقائق، ظل الكلب البوليسي، التابع لقوة خاصة إسرائيلية، ينهش أنيابه في جسد الطفل إبراهيم جمال حشاش (3 أعوام)، من مخيم بلاطة شرق نابلس شمال الضفة الغربية، ولم يتركه إلا بعدما قضم جزءاً من مؤخرته وأدماه، ما جعله يفقد الوعي من الألم والرعب الذي تملكه.

بدأت القصة في ساعة مبكرة من صباح الرابع من الشهر الجاري، عندما علمت أمّاني حشاش أن جيش الاحتلال اقتحم مخيم بلاطة وبات موجوداً على مقربة من البيت، فطلبت من أطفالها أن يلتفوا حولها، وحملت اصغرهم إبراهيم في حضنها. تقول لـ«العربي الجديد»: «كنت قد هيأتهم للذهاب إلى المدارس، لكن اقتحام جيش الاحتلال المخيم ومداهمتهم البيت الذي يجاورنا، دفعني لعدم السماح لهم بالخروج من البيت، وأن نجتمع معاً في إحدى الغرف. وفي هذه اللحظة، خلع جنود الاحتلال باب بيتنا، وادخلوا كلباً ضخماً علينا، وبقوا هم في الخارج، فبدأ الصغار بالصراخ خوفاً منه. وفوراً، هاجم طفلي إبراهيم وعضه في مؤخرته وغرز أنيابه في جسده».

مرت لحظات عصيبة جداً، وكانت صادمة بالنسبة لأمّاني وأطفالها، فهذه أول مرة يواجهون حدثاً كهذا. لم تتمكن الأم من تخليص طفلها من الكلب الوحشي، الذي جرّه إلى خارج الغرفة، ولم يتركه إلا بعد أن تدخل جنود الاحتلال، الذين أخذوا الطفل معهم إلى خارج المنزل، وأجبروا الأم على العودة. وعندما حاولت أن تطل برأسها، سمعت صوت إطلاق الرصاص تجاهها فعادت مسرعة.

وبعد نحو ربع ساعة من الانتظار، مرت على العائلة وكأنها دهر، عاد جندي ومعه الطفل. تصف الأم المشهد قائلة: «لم يكن إبراهيم يتحرك، وقد عملوا لحفظ حرارة جسده على لفه بالقصدير، فاعتقدت أنه قد استشهد. بدأت بالصراخ مجدداً، وأنا أبكي ومعي أطفالي، لكن الجندي أبلغني أنه فاقد للوعي وحقن بإبرة من دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل».

خلال وقت قصير سمح الاحتلال لسيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بدخول المنطقة ونقل الطفل للمستشفى، وخضع لعمليتين جراحيتين، على أن يمكث في المستشفى أسبوعين على الأقل. وتستخدم قوات الاحتلال الكلاب البوليسية لمهاجمة الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال، في إطار سياسة ممنهجة، خلال اقتحامها المناطق الفلسطينية.

زلزال سورية... أموال الاستجابة لم تؤوِ المتضررين

الدوحة ـ **عماد كركص**

تمرّ الذكرى الأولى لكارثة زلزال السادس من فبراير/ شباط عام 2023، ولا يزال المسن السوري عبدو أحمد قطيش مشرداً، حاله حال كثيرين لا يزالون بعيدين عن منازلهم أو أماكن إقامتهم التي تضررت أو تهدمت، وخرجوا منها عقب الكارثة.

في مخيم للإيواء على أطراف مدينة جندريس في ريف عفرين شمالي حلب (شمال غرب سورية)، لا يزال العم عبدو مع عائلته برفقة حوالي 350 آخرين في المخيم، من دون حلول جذرية تنشلهم من واقعهم وقد فاقم الشتاء معاناتهم، وهو أحد الذين تداعت منازلهم في مدينة جندريس التي كانت أكثر المناطق المتضررة في سورية. أصيب هو وزوجته ودمر المنزل الذي استأجره عقب نزوحه من بلدته بريف إدلب الجنوبي، ولم يعد باستطاعته استئجار منزل جديد ليقيم في مخيم الإيواء بانتظار الحلول. تأخرت الاستجابة الأممية والدولية لكارثة الزلزال في سورية، لا سيما أن المساعدات كانت تحتاج إلى عبور الحدود التركية للوصول إلى شمال غرب سورية. وحال الروتين دون الاستجابة بالشكل الأمثل والسريع. وتطاول الانتقادات المنظمات المحلية العاملة وتيتهمها المتضررون بسوء التصرف وعدم استخدام الموارد والأموال بالشكل المطلوب.

ضرب الزلزال محافظات حلب وإدلب واللاذقية وحماة بشكل رئيسي، وتعد الأجزاء الأكثر تضرراً في كل من إدلب وحلب خاضعة لسيطرة المعارضة السورية في شمال غربي البلاد، فيما تخضع اللاذقية (غرب) وحماة (وسط) لسيطرة النظام. وفي شمال غربي البلاد، أقيمت مخيمات إيواء لمتضرري الزلزال في ريف حلب، فيما أزيلت المخيمات في إدلب التي كانت أكثر تنظيماً. لكن المتضررين في المنطقتين لا يزالون بلا تعويض حقيقي يعيدهم إلى منازلهم، أو يستطيعون من خلاله تأمين بديل عن المنازل المهدمة والمتداعية التي خرجوا منها.

وبالعودة إلى مركز الإيواء الذي زارته «العربي الجديد» في جندريس، يشير العم عبدو إلى أن المساعدات العينية وصلت إليهم لمدة ستة أشهر بعد الكارثة، لكنها فقدت بشكل نهائي ما بعد ذلك. ويقول إن «وضع الناس كارثي في ظل نقص الخدمات. يحتاج الناس إلى منازل وأسقف قبل الطعام والشراب». أما أحمد حمو وهو من أهالي مدينة جندريس، فلا يزال يحتفظ بخيمة أمام منزله المتداعي بفعل الزلزال لسببين: الأول هو عدم قدرته على النوم في منزله المتداعي، والثاني هو الخوف جراء ما عاشه وعائلته في ذلك اليوم. وتقدر الأموال التي قدمتها الأمم المتحدة للاستجابة لكارثة الزلزال بحوالي 400 مليون دولار، فضلاً عن المساعدات التي قدمتها الدول والمنظمات الدولية الأخرى. لكن المتضررين يشيرون إلى أن تلك الأموال لم تصرف من قبل المنظمات في مكانها الصحيح، لا سيما في ما يخص إعادة إعمار المنازل المهمة والمتضررة أو تعويض المتضررين بطرق أخرى. وحول ذلك، يشير سارية عقاد وهو منسق «تحالف المنظمات السورية غير الحكومية» (تحالف يضم 25 منظمة تعمل شمال غرب سورية)، إلى أنه «لا يوجد أي بند لإعادة الإعمار ضمن المساعدات المقدمة للاستجابة لكارثة الزلزال»، قائلاً لـ«العربي الجديد» إن «كل ما تم تقديمه يأتي في إطار الاستجابة للآثار المباشرة للزلزال، بالإضافة إلى دعم البنى التحتية التي كانت متضررة أساساً قبل الكارثة، كالمستشفيات التي كانت متوقفة عن العمل أو بحاجة إلى دعم، والمخيمات ومناطق المخيمات التي كانت تعاني نقصاً في الخدمات». ويشير إلى أن «الوضع كان كارثياً بالنسبة للمنظمات قبل فبراير 2023، وكانت تعاني من مشاكل في التمويل، بالتالي تم الاستفادة منها في دعم مشاريع كانت ضرورية». وبحسب عقاد، فإن دخول مساعدات الأمم المتحدة تأخر 15 يوماً بعد الزلزال. وعندما دخلت، كانت تتضمن المواد العينية كتجهيزات مراكز الاستقبال والفرش والبطانيات والألبسة بالإضافة إلى السلال الغذائية. ولم يكن من بينها ما هو مخصص لمشاريع استراتيجية أو إعادة تأهيل أو ترميم أو إعادة إعمار، مشيراً إلى أن الكارثة كان لها ردة فعل إيجابية بإعادة تمويل المنظمات التي استفادت من مبالغ كبيرة تلقتها، لكن تلك المبالغ استخدمت لدعم مشاريع كانت قائمة وبحاجة إلى دعم بالإضافة إلى تقديم المواد العينية والاحتياجات الطارئة.

أوضاع الناس من متضرري الزلزال كارثية في ظل نقص الخدمات

ويتفق قاسم بارجي، وهو مدير وحدة المعلومات في وحدة تنسيق الدعم («A.C.U»)، وهي إحدى الجهات التي تنسق عمليات توزيع المساعدات في شمال غرب سورية مع عقاد، قائلاً إن «المساعدات والأموال التي دخلت جاءت للاستجابة الفورية وتقديم المواد العينية بشكل أساسي، وتضمنت المياه والفرش والأغطية والألبسة والمواد الغذائية». يضيف أن «هناك الكثير من التقييمات التي جرت وتجري حتى الآن، لا سيما في ما يخص البنى التحتية من مستشفيات ومدارس ومرافق عامة، بالإضافة إلى المنازل. لكن معظمها لم تنته من مرحلة تقييم الأضرار، أو لا تزال في مرحلة الانتظار للبت في التمويل». ويشير إلى أن مشاريع إعادة الإعمار أو إعادة التأهيل والترميم تستغرق وقتاً طويلاً، وهذا إن وجدت الجهة التي تتبنى المشروع. ويعطي بارجي مثالاً، قائلاً إن الوحدة أجرت تقييماً للمدارس المتضررة في شمال غرب سورية. وعمدت منظمة «جي أي زد» إلى تقييم أضرار الأفران، ومنظمة «رحمة بلا حدود» إلى تقييم المباني السكنية المتضررة، لكن الأمر لم يتجاوز مراحل التقييم بالنسبة لكل هذه الجوانب.

بعض متضرري الزلزال لا يزالون في خيام (رامي السيد/ Getty)

الاتجار بالبشر يُعرقل تنقل المهاجرين بتونس

يضطر مهاجرون سريون نجحوا في الوصول إلى تونس للانتقال إلى صفاقس بالقطار هرباً من رجال الأمن، إذ ترفض سيارات الأجرة نقلهم خشية تهم الاتجار بالبشر

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يتردد الشقيقان المهاجران سامو وهارون باستمرار على محطة القطارات الرئيسية في العاصمة تونس بغية اقتناص الفرصة بعيداً عن أعين الأمن للصعود على متن القطار في اتجاه محافظة صفاقس (وسط شرق تونس). فالقطار، بحسب المهاجرين السريين، هو الوسيلة الأنسب بالنسبة إليهم، وذلك أن عربات النقل الخاصة غالباً ما تمتنع عن نقل المهاجرين ما بين المحافظات. كما تتجنب سيارات الأجرة أيضاً الأمر خوفاً من تعرض أصحابها لمضايقات قد تصل إلى حد اتهامهم بالاتجار بالبشر.

يقول هارون (21 عاماً)، إنه وصل إلى تونس عن طريق بوابة حدودية برية من بلده غانا قبل 6 أشهر، لكنه لا ينوي المكوث مطولاً في تونس بل الهجرة شمالاً نحو أوروبا. لكن التمركز الأمني قرب محطات النقل يعرقل خطته في الوصول سريعاً إلى إحدى المدن الساحلية التي تنطلق منها مراكب الهجرة.

ويؤكد هارون في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التنقل ما بين المحافظات في تونس هو من أكثر الصعوبات التي تعترضه. وكانت رحلة وصوله إلى العاصمة تونس شاقة جداً بسبب غياب وسائل النقل وتجنب سيارات الأجرة نقل المهاجرين السريين خوفاً من حملات التثبت من الهوية التي يجريها الأمن على الطرقات. يضيف: «نحاول الوصول إلى صفاقس أو المهدية على متن القطار، فعربات النقل الخاصة ترفض نقلنا ولا توجد قوانين أو أسباب واضحة تبرر ذلك»، موضحاً أن ذلك «قد يعود لمخاوف من الملاحقات الأمنية والقضائية بتهمة الاتجار بالبشر». بالإضافة إلى الصد البحري لمراكب المهاجرين التي تنطلق من سواحل تونس، يقول هارون: «المهاجرون يتعرضون أيضاً للصد البري بمنعهم من التنقل ما بين المحافظات عبر كل الوسائل المتاحة».

ويقر رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان مصطفى عبد الكبير بوجود «ممارسات تمييزية ضد المهاجرين. وغالباً ما تمتنع وسائل النقل الخاص عن حملهم لمسافات طويلة ما بين المحافظات، ما يجبرهم على السير على الأقدام لمسافات طويلة». ويقول لـ«العربي الجديد»: «فعلاً يتردد أصحاب وسائل النقل في حمل مسافرين من دول جنوب الصحراء، وهذا أمر مخالف للقوانين واتفاقيات الهجرة التي وقعت عليها تونس»، ويرى أن «الخوف من ملاحقات قضائية قد تصل إلى حد الاتهام بالاتجار بالبشر يجبر عربات النقل على القيام بممارسات تمييزية ضد المهاجرين من دول جنوب الصحراء». ويشير إلى أن «هذه الممارسات تطاول حتى الفئات الأكثر هشاشة وهم النساء والأطفال»، موضحاً أن «مصادرة حق التنقل للمهاجرين يزيد من هشاشة أوضاعهم ويمنعهم من العمل والكسب، كما يعرضهم لمخاطر عدة أثناء السير على الأقدام لا سيما خلال الظروف المناخية الصعبة».

ولا توجد في تونس أسس قانونية صريحة لمنع تنقل المهاجرين بين مدنها أو استخدام وسائل النقل الخاصة والحكومية. وتسمح تونس بالسفر من دون تأشيرة لمدة 90 يوماً مع حتم دخول للعديد من الجنسيات الأفريقية، لكن الحصول على تصريح إقامة قد يكون صعباً.

وأخيراً، قال تقرير صادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش» إن الأفارقة السود الأجانب تعرّضوا للتمييز واعتداءات عنصريّة متفرّقة في تونس لسنوات، منها اعتداءات عنيفة وسرقة وتخريب من قبل مواطنين تونسيين، والإخلاء التعسّفي من قبل أصحاب العقارات، والطرد من قبل أصحاب العمل، وأشار إلى أن السلطات التونسيّة والهلال الأحمر التونسي نقلا في نهاية المطاف حوالي 700 مهاجر من المنطقة العسكرية على الحدود التونسيّة الليبية إلى ملاجئ المنظمة الدولية للهجرة ومنشآت حكومية أخرى في تونس. إلّا أنّ 27 مهاجراً على الأقل لقوا حتفهم على الحدود، وفقاً للسلطات الليبية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويرى المتخصص في قضايا الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر مالك الخالدي أن «امتناع عربات النقل عن حمل المهاجرين يندرج في خانة الاجتهادات الشخصية لأصحاب المركبات التي تنقل المسافرين عن طريق الأجرة»، ويقول لـ«العربي الجديد»: «لتهمة الاتجار بالبشر أركان، منها توفر عنصر النيّة أو تورط السائق في شبكة اتجار بالبشر أو تنظيم رحلات هجرة سرية».

وخلال العام الماضي، نقلت وسائل إعلام عن بلاغات رسمية للسلطات الأمنية أخباراً عن إيقاف أصحاب وسائقي وسائل نقل واجهوا تهمة المشاركة في الاتجار بالبشر عبر النقل.

وإلى ذلك، يرجح مالك الخالدي أن «تكون رغبة أصحاب العربات بالتأي بأنفسهم عن أي تهم وراء رفضهم نقل المهاجرين من محافظة إلى أخرى».

وتعد تونس بلد عبور للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. وخلال النصف الأول من عام 2023، تجاوزت تونس ليبيا كنقطة انطلاق للقوارب الواصلة إلى إيطاليا. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ من بين 69599 شخصاً وصلوا إلى إيطاليا بين يناير/ كانون الثاني و9 يوليو/ تموز 2023 عبر البحر الأبيض المتوسط انطلق 37720 منهم من تونس.

لا توجد في تونس أسس قانونية صريحة لمنع تنقل المهاجرين

على أمل الوصول إلى أوروبا (باسيت فايدي/ الأناضول)